

"القوات" ترد على وزير العدل:

من فجر سيدة النجاة وأين "أبو محجن"

النهار ٢٩/١/٢٠٠١

سألت "القوات اللبنانية": "اين اصبحت عملية اعتقال ابو محجن "ومن سهل فرار المتهم بمحاولة اغتيال الرئيس كميل شمعون حسين طليس ومن فجر كنيسة سيدة النجاة؟" وطالبت بتعديل قانون العفو، "والا فلنفتح كل ملفات الحرب".
تعليقا على موقف وزير العدل سمير الجسر من العفو العام خلال تفقده سجن القبة في طرابلس، صدر من امانة الاعلام في المجلس السياسي لـ "القوات" البيان الآتي:

"1- يبدو ان لدى وزير العدل حساسية ما تجاه فكرة العفو العام تجعله يستنبط حججا واهية وتعليقات بعيدة عن المنطق ليبرر رفضه له او تحفظه عنه، ومن المفترض به كرجل قانون ان يعلم اكثر من غيره بان قانون العفو العام الصادر عام ١٩٩١ غير وفاقي وغير دستوري وغير اخلاقي، اضافة الى كونه جائرا وظرفيا، ويحتاج الى تعديل على ما قاله المدعي العام التمييزي السابق القاضي منيف عويدات في ٩/٣/١٩٩٨

2- ان المطلوب اليوم تعديل قانون العفو العام الصادر عام ١٩٩١ من منطلق الوفاق والمصالحة الحقيقيين وليس من منطلق الانتقام والتشفي، ومن منطلق رفع الظلم عن القوات اللبنانية وقائدها الاسير بدل نبش ذاكرة الحرب بصورة انتقائية وانتهاك القانون باسم القانون، والا فلنفتح كل ملفات الحرب بدءا باغتيال معروف سعد وكمال جنبلاط وسليم اللوزي ورياض طه والشيخ صبحي الصالح وبشير الجميل والمفتي حسن خالد وطوني فرنجيه، مروراً بمحاولات اغتيال مصطفى سعد ووليد جنبلاط والرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل وغيرها من الملفات، اضافة الى السيارات المفخخة التي انفجرت في كل المناطق والتي حصدت مئات المواطنين الابرياء.

3- من المعيب على وزير مؤتمن على حقبة "العدل" مع ما تفترضه من منطق وبعد نظر وشمول ان يشبه قضية ذات بعد وطني وفاقي تعني فئات واسعة من المجتمع اللبناني بقضية اسمنت ومخالفات بناء، ولعله مصر عبر هذا التشبيه على ايلاء الحجر اهمية اكبر من البشر. اما اذا كان قصد معاليه ملفات ما بعد عام ١٩٩٠ فاننا نسأل الدولة الحريصة على عدم تشجيع الناس على ارتكاب الجرائم: من فجر كنيسة سيدة النجاة في الزوق عام ١٩٩٤ وهل صتق الناس المحاكمة - المسرحية التي برأت القوات وقائدها في اي حال؟ واين محاكمة الاصوليين الذين حاولوا اغتيال الزعماء الروحيين المسيحيين على طريق البلمند عام ١٩٩٧؟ واين اصبحت عملية اعتقال ابو محجن، ومن سهل فرار حسين طليس من مستشفى بجنس عام ١٩٩٨ وهو متهم بمحاولة اغتيال الرئيس كميل شمعون؟ وماذا عن اغتيال القضاة الاربعة في صيدا عام ١٩٩٩؟ واين "الفترة المفصلية من حياة الشعوب والاطوان" والبعد الوفاقي في قيام حكومة الرئيس (رفيق) الحريري بمنح عفو عام عن جرائم المخدرات عام ١٩٩٥؟ هذا لنعفي معاليه من مشقة الجواب عن قضية (الشيخ صبحي) الطفيلي التي تفوق معالجتها قدرات الحكومة مجتمعة.

4- نسجل لمعاليه تفهمه للشكاوى التي سمعها عن اساليب التحقيق في السجون ونذكر بما تعرض له محازبو القوات لاعوام خلت من ايشع انواع التعذيب والقهر والتككيل الجسدي والنفسي، أملين في ان تكون معاناة رفاقنا خاتمة لآلام اللبنانيين وعبرة لبناء دولة تحترم حقوق الانسان - الفرد وتدافع عن قيمه.